استهلاك اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة

للدكتور عبد الحميد فوزى العطار والدكتور منير مراد سعد والمهندس الزراعى محمد عبد الحميد الدسوقى

تمهيد

يعتبر الإنتاج الحيوانى نوعا من أنواع النشاط الإنتاجى ذى الطابع الدعامى فى الاقتصاد القومى بمختلف صوره ، كما وأن منتجاته من المواد الغذائية الهامة والضرورية اللازمة لتكوين الجسم تكوينا سليما طبيعيا . ولكى يكون الغذاء متوازنا وصحيا ، فإنه يحسن احتواؤه على المجاميع الثمانى التالية(١) :

(ا) الماء (ب) المواد البروتينية (حـ) المواد الدهنية (د) المواد الكربوهيدراتية (هـ) الأملاح المعدنية (و) الفيتامينات (ز) المواد الخشنة والتفلية (ح) المواد الإضافية كالخلاصات والمواد النكهة .

وتتمتع البروتينات بأهمية خاصة بالنسبة لغيرها من المجاميع الغذائية الأخرى السابقة ، نظرا لأنها المركب الأساسى لبروتوبلازم الخلايا ، سواء النباتية منها أو الحيوانية ، علاوة على أنها المجموعة الوحيدة التى يمكنها بناء كل من اللحم والدم. كذلك فإنها تشارك مجموعتى الكربوهيدرات والدهون فى وظيفتهما كمولد للطاقة والقوة . هذا ولا يفضل من الناحية الصحية إحلال البروتينات النباتية إحلالا تاما محل البروتينات الحيوانية ، نظرا لانفراد الأخيرة باحتوائها على الأحماض الأمينية الضرورية والتى لا غنى عنها للجسم ، مما يبرز بصورة جلية الأهمية الغذائية للحوم الماشية والتى تقدر الاحتياجات اللازمة للفرد البالغ منها ، أى الوحدة الاستهلاكية من وجهة نظر علم التغذية ، بنحو ٣٣ جراما يوميا(٢) .

---

(١) محمد مختار صدقى (١٩٤٧) الغذاء فى الصحة والمرض ، الطبعة الأولى . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص ١٢ — ١٤ .

(٢) وزارة الزراعة ، مصلحة الثقافة الزراعية (١٩٦١) تغذية الحيوان والدواجن . ص ١٢ — ١٤ .

● الدكتور عبد الحميد فوزى العطار : أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

● الدكتور منير مراد سعد : مدرس بقسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

● المهندس الزراعى محمد عبد الحميد الدسوقى : معيد بقسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .

يتبين مما سبق درجة الأهمية الغذائية للبروتين الحيوانى فى تحديد النمو، إلا أن نصيب الفرد منه بالجمهورية العربية المتحدة لا يتعدى ١١ جراما فقط فى اليوم ، أى ثلث الكمية الواجب استهلاكها تقريبا[٣] . وقد أثبتت الإحصاءات مدى انخفاض استهلاك الفرد فى الجمهورية العربية المتحدة من اللحوم بالنسبة للفرد فى معظم البلاد الأجنبية الأخرى ، إذ يبلغ نصيبه من اللحوم بنحو ٨ كجم سنويا فى المتوسط بالجمهورية العربية المتحدة ، فى حين أنه يصل فى تركيا حوالى ١٦ كجم ، ويزيد فى انجلترا إلى حوالى ٤٥ كجم ، وفى أمريكا يصل إلى ٧٠ كجم ، ويرتفع فى الأرجنتين التى توجه جزءا كبيرا من مواردها الزراعية نحو الإنتاج الحيوانى إلى ١٢٣ كجم تقريبا[٤] . ولو أن هذه المقابلة تدل دلالة واضحة على مدى انخفاض نصيب الفرد من اللحوم لغالبية أفراد الشعب العربى المصرى عن مثيله بالبلدان الأخرى، فإنه من المحتمل أن يكون هذا المتوسط مغالى فيه بعض الشىء ، حيث إنه فى عام ١٩٦١ قدر بما يقرب من ٧ كجم سنويا فقط[٥] .

كما يتضح مدى هذا التخلف أيضا ، إذ أخذ فى الاعتبار انخفاض مقدار الاستهلاك المحلى من مصادر البروتين الحيوانى البديلة الهامة كالأسماك والدواجن والبيض . إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد فى عام ١٩٦١ من الأسماك الطازجة ٥,٥ كجم تقريبا[٦]، أما متوسط استهلاك الفرد من لحوم الدواجن فقد وجد أنه أكثر انخفاضا من مثيله الخاص بالأسماك إذ يقدر بحوالى ٢,١ كجم للفرد فى نفس

---

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر : وزارة التموين — ادارة اللحوم . أساس هذا التقدير : ان جملة اللحوم المستهلكة فى هذا العام كانت ١٨٦٣٣١ طنا ، موزعة كالتالى : مذبوحات السلخانات ١٠٩٨٧٨٫٢ طنا ، مضافا اليها ٦٥٩٢٦٫٩ طنا خارج السلخانات ، فتكون جملة اللحمية ١٧٥٨٠٥٫١ طنا طازجا ، والمستهلك من اللحوم ١٠٥٢٥٫٥ طنا مثلجا مستوردا .

فتكون الجملة الاستهلاكية اللحمية طازجة ومثلجة ١٨٦٣٣٠٫٦ طنا بينما كان سكان الجمهورية العربية المتحدة لنفس العام حوالى ٢٦٫٥ مليون نسمة ، فنجد ما يخص الفرد من لحوم طازجة ومثلجة ٧٫٠٣ كجم تقريبا .

(٦) وزارة التموين ، ادارة اللحوم .

العام[٧] ، بينما متوسط نصيب الفرد من البيض قدر بحوالى ٢٥ بيضة فقط لنفس العام[٨] . ويتضح من هذه المقابلة مدى ضآلة نصيب الفرد السنوى من البروتين الحيوانى ممثلا فى كميات اللحوم والبيض والأسماك المستهلكة فى الجمهورية العربية المتحدة بمقابلتها بالبلدان الأجنبية .

وبالرغم من ذلك الانخفاض فى معدل استهلاك الفرد العربى من لحوم الماشية والأسماك والدواجن ، إلا أنها تعتبر أهم وسائل إشباع الاحتياجات الضرورية من البروتين الحيوانى بمصر ، حيث كان متوسط استهلاك الفرد السنوى منها هو ٨ كجم ، ٥ر٥ كجم ، ١ر٢ كجم على التوالى . أى متوسط الكمية المستهلكة من لحوم الماشية بمفردها تزيد عن الكمية المستهلكة من الأسماك والدواجن معا ، مما يؤدى إلى إبراز أهمية اللحوم لدى مستهلكى البروتين الحيوانى عامة .

وعلى الرغم من أهمية اللحوم بصفة عامة ، وانخفاض متوسط استهلاكها الفردى بالجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لغيرها من بلاد العالم الأخرى بصفة خاصة ، فإنه من الملاحظ أن الدولة تقوم باستيراد كميات كبيرة من الماشية الحية ولحومها مما يعنى فى مضمونه أن الإنتاج المحلى من اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة لايستطيع أن يفى بحاجة الاستهلاك المحلى الحالى ، بل ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة فى المستقبل إذا لم يحدث تقدم فنى فى الإنتاج الحيوانى وعلى حسب المنوال الإنتاجى الزراعى الحالى . إذ أنه من المحتمل زيادة الطلب على اللحوم مستقبلا ، خاصة وأن الجمهورية العربية المتحدة تتميز بأن معدل المواليد فيها مرتفع مع الانخفاض الملحوظ فى معدل الوفيات نتيجة التقدم فى الرعاية الصحية . ويؤدى هذا فى جملته إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية السكانية ، وبالتالى زيادة الطلب الكلى على اللحوم عامة ، كما وأن الزيادة المتوقعة فى القوة الشرائية الناتجة عن زيادة الدخل نتيجة لجهود الدولة نحو العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بواسطة النهضة الصناعية الحالية القائمة على برامج التصنيع وعلى تنمية الإنتاج الزراعى وزيادة الإنتاجية الزراعية رأسياً وأفقياً ، مما سيعمل على رفع الكفاية الإنتاجية الزراعية .

---

(٧) ادارة التعبئة ، تقرير عام ١٩٦١ .
(٨) وزارة التموين ، ادارة اللحوم .

وهذه كلها برامج ثورية جذرية ، تهدف فى مضمونها إلى زيادة الدخل القومى وتعمل أيضا على ضمان وعدالة وحسن توزيعه بين الأفراد ، تمشيا مع إيديولوجية الفكر الاشتراكى ، مما سيترتب عليه رفع القوة الشرائية للمستهلكين عموما ، وخاصة الريفيين منهم والذين ظل مستواهم الاستهلاكى اللحمى منخفضا ، الأمر الذى يحتمل معه خلق طلب فعال على اللحوم بدرجة كبيرة .

ويتضح مما تقدم زيادة الطلب على اللحوم بصورة واضحة واستمرار هذه الزيادة مستقبلا ، الأمر الذى يخلق معه مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية مالم تتمش ، على الأقل ، الزيادة فى عرض اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة مع هذه الزيادة فى الطلب اللحمى .

الغرض من البحث

يهدف هذا البحث نحو دراسة الطلب على اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة : مكوناته ، واتجاهاته ، والعوامل التى تتحكم فيه ، وكذلك دراسة العوامل التى يمكن بها موازنة عرض اللحوم بالطلب عليها ، ومقابلة التوسع فى إنتاج لحم الماشية محليا أو الاعتماد على الاستيراد لتحقيق التوازن المنشود بين استهلاك اللحوم وإنتاجها ، وأخيراً دراسة تحليلية للنظام السعرى المتبع والأسس التى بنى عليها هذا السعر وتقييم ذلك .

وقد اتبعت فى إجراء هـــذا البحث ، طرق التحليل الوصفى لاقتصاديات التوازن والاقتصاد التنظيمى التحليلى مع الاستعانة بالطرق الرياضية والإحصائية ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وخاصة عند تقدير معاملات الارتباط والانحدار ، وتحليل التباين ، والمتوسطات . وقد اعتمد الباحثون فى الحصول على البيانات اللازمة من النشرات الاقتصادية والإحصائية المختلفة التى تصدرها الهيئات الحكومية وشبه الحكومية ، وأهم هذه الهيئات مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة ، ومصلحة الإحصاء والتعداد برياسة الجمهورية ، وإدارة التعبئة ، وإدارتى التسعيرة واللحوم بوزارة التموين ، وقسم تغذية الحيوان بكلية الزراعة بجامعة القاهرة .

استهلاك اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة

يلاحظ بصورة واضحة مدى انخفاض المتوسط الاستهلاكى العربى للفرد من لحوم الماشية بالجمهورية العربية المتحدة ، إذا ما قوبل بمثيله بالبلدان الأخرى . إلا أنه على الرغم من انخفاض ذلك المتوسط ، فإن الإنتاج المحلى من لحوم الماشية لا يفى بحاجة الطلب عليها مما يؤدى إلى استيراد كميات كبيرة من الماشية بأنواعها المختلفة وذلك بغية سد هذا العجز فى الإنتاج المحلى من اللحوم . ولقد تراوحت هذه الكمية المستوردة من لحوم الماشية فى الفترة ما بين سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ما بين ٦ر١٥ مليون كيلوجرام، ٤ر٢٥مليون كيلوجرام سنويا . كما تراوحت أيضاً قيمتها ما بين ٥ر١ مليون جنيه ، ٩ر١ مليون جنيه تدفع سنوياً لاستيرادها من الخارج كما يتبين من الجدول (١) .

جدول (١) : الكميات المستوردة من اللحوم وقيمتها
خلال الفترة من عام ١٩٥٥ — ١٩٦١

السنة	الكميات المستوردة	القيمة
	كجم قائم	جنيه مصرى
١٩٥٥	٢٤،٨٢٧،٩٩٧	١،٣٦٠،٥٢٥
١٩٥٦	٢٥،٤٤٢،٧٣٩	١،٣٨١،٧١٤
١٩٥٧	٢٤،٨٧٢،١٥٩	١،٦٣٢،٤٩٧
١٩٥٨	٢٣،١٥٠،٨٩٥	١،٩٤٨،٠٤٢
١٩٥٩	١٥،٦٢٠،٠٤١	١،٠٩٨،٠٥٠
١٩٦٠	١٥،٥٨٦،٧٥٠	١،٥٢٢،٠٠٧

المصدر : وزارة التموين — ادارة اللحوم .

ويتضح من الجدول السابق مدى ضخامة الكميات المستوردة ، وكذلك قيمتها

النقدية والتى تدفع عادة بعملات صعبة لمحاولة إيجاد شبه توازن بين الطلب على اللحوم وإنتاجها ، هذا على الرغم من انخفاض متوسط الاستهلاك الفردى للحوم بالجمهورية العربية المتحدة . أما إذا أريد تحقيق مستوى غذائى لحمى أفضل من المستوى الحالى ، أو بعبارة أخرى الوصول بذلك المستوى الغذائى اللحمى المنخفض إلى المستوى المناسب ، فإن تحقيق ذلك يكون إما عن طريق زيادة الكميات المستوردة من اللحوم ، وبالتالى زيادة قيمة واردات الجمهورية العربية المتحدة من لحوم الماشية ، أو بواسطة زيادة إنتاجنا الحيوانى المحلى بما يقرب من ٤٥٠ ٪ وذلك طبقاً لاقتراحات وتوصيات مؤتمر سبرنجز رقم ١ (٩) .

هذا ويتراوح متوسط استهلاك الفرد من اللحوم سنوياً خلال الفترة من (١٩٥٣ — ١٩٦٢) بين ٧،٧٥ كجم ، ٧،٠٩ كجم . ورغم أن متوسط استهلاك الفرد من اللحوم وصل فى عام ١٩٥٣ إلى ٧،٧٥ كجم ، إلى أنه انخفض فى العام التالى إلى ٦،٥ كجم ، وقد يعلل هذا النقص فى متوسط استهلاك الفرد من اللحوم فى سنة ١٩٥٤ إلى انخفاض جملة المذبوح داخل وخارج السلخانات وإلى الزيادة المطردة فى عدد السكان ، بينما لم تزد الكمية المستوردة من اللحوم زيادة تعوض هذا النقص . إلا أن هذا المتوسط الاستهلاكى للفرد من اللحوم قد ارتفع ثانية فى الفترة من (١٩٥٥ — ١٩٥٧) بالنسبة لعام ١٩٥٤ ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة الكميات المستوردة من اللحوم بدرجة كبيرة فى تلك السنوات . ولقد أخذ المتوسط السابق يتناقص قليلا بعد ذلك فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ وقد يفسر ذلك للأسباب سالفة الذكر . ولو أن جملة المذبوح من الحيوانات بالجمهورية العربية المتحدة قد زاد فى عام ١٩٦٠ عنها فى سنة ١٩٥٣ ، إلا أن هذا المتوسط قد قل فى عام ١٩٦٠ وذلك لازدياد عدد السكان من جهة ، وعدم استيراد كميات كبيرة من اللحوم تعوض هذا الفرق من جهة أخرى . ثم ارتفع هذا المتوسط ثانية فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ بالنسبة للسنوات السابقة ، وقد يفسر ذلك إلى زيادة كمية المذبوحات داخل وخارج السلخانات وإلى زيادة كمية اللحوم المثلجة المستوردة ، وبحساب الاستهلاك الفردى من اللحوم خلال الفترة (١٩٥٣ — ١٩٦٢) يتبين أن المتوسط العام للاستهلاك الفردى يقدر بنحو ٧ كجم تقريبا .

---

(٩) عبد الرزاق صدقى (١٩٦٠) مجلة الفلاحة ، العدد الخامس من السنة الأربعين ، سبتمبر — اكتوبر ، ص ٤٧٨ .

هذا ومن الملاحظ أن متوسط استهلاك الفرد من اللحوم ليس عاما ولا يسير على وتيرة واحدة وإنما يختلف ويتباين بين كل من الريف والحضر . إذ أن المتوسط الاستهلاكى الحضرى بأسر العينة المبحوثة ببحث ميزانية الأسرة عام ١٩٥٨/١٩٥٩ يفوق مقابله الريفى ، إذ كان فى الأول ١٦،٩ كجم ، بينما قدر فى الثانى بحوالى ٦،٥ كجم[١٠] .

النمط الاستهلاكى

درس فيما سبق المتوسط الاستهلاكى الفردى من لحوم الماشية ، أما عن مكونات ذلك المتوسط أى النمط الاستهلاكى له فإن الجدول التالى يلقى بعض الضوء على هذا النمط خلال السبع سنوات ما بين سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٦١ .

جدول (٢) : النمط الاستهلاكى العربى المصرى
خلال الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١

النوع	نسبته المئوية من النمط الاستهلاكى اللحمى العام
عجول بقرى	٣٢،٦
جاموس	١٩،٩
جمال	١٢،٠
أغنام	٩،٨
عجول جاموس	٩،٦
ثيران	٩،٥
أبقار	٥،٠
ماعز	٠،٣
خنازير	١،٣

المصدر : وكالة وزارة التموين لشئون الاحصاء .

(١٠) اللجنة المركزية للاحصاء (١٩٦١) بحث ميزانية الاسرة بالعينة فى مصر (١٩٥٨ — ١٩٥٩) . مطبعة شركة الاعلانات الشرقية ، ص ٣٣٠ — ٣٣٢ .

ويتضح من الجدول السابق أن العجول البقرى تمثل بمفردها حوالى ثلث الكمية المستهلكة من لحوم الماشية بالجمهورية العربية المتحدة إذ تمثل حوالى ٣٣٪ من متوسط جملة اللحوم المستهلكة خلال الفترة السابقة ، بالرغم مما هو معروف من تفضيل معظم سكان المدن للحم عجول الجاموس (البتلو) . وقد تعزى زيادة الكمية المستهلكة من لحوم العجول البقرية بالنسبة للحوم عجول الجاموس إلى الوفرة العددية الأولى ، وزيادة وزن الوحدة من مذبوحها بالنسبة للثانية ، أى زيادة الكمية الموجودة منها طوال العام من جهة ، وإلى تفضيل أهالى الريف لهذا النوع من جهة أخرى . وتحتل مذبوحات الجاموس الكبير المركز التالى بعد العجول البقرية من الناحية الكمية الاستنفادية ، إذ أن الكمية المستهلكة منه حوالى ٢٠٪ تقريباً من متوسط الكمية المستهلكة من اللحوم . وقد يعلل ذلك إلى كبر وزن الرأس المذبوحة منها ، وإقبال الطبقات الفقيرة على شراء هذا النوع نظرا لرخص الوحدة الوزنية الطبيعية منه، بالإضافة إلى زيادة الكمية المعروضة من إناث الجاموس للذبح عند وصولها مرحلة الإنتاج اللبنى المتناقص . وتشغل الجمال المركز الثالث حيث تمثل كميتها حوالى ١٢ ٪ من متوسط جملة الكمية المستهلكة من اللحوم وذلك للأسباب سالف ذكرها فى الجاموس الكبير ، علاوة على اعتماد سكان بعض المناطق — لا سيما الصحراوية منها — أى محافظات الحدود بصفة رئيسية على الجمال كمصدر للبروتين الحيوانى ، نظرا لتعذر حصولهم على معظم الأنواع الأخرى من اللحوم . وتحتل كل من الأغنام وعجول الجاموس والثيران المركز الرابع ، إذ تتساوى الكمية المستنفدة منهم تقريبا، وذلك بالرغم من تفضيل معظم المواطنين للحم الضأن ، إلا أن ارتفاع ثمن الوحدة اللحمية الوزنية الطبيعية منها واستهلاكها فى مواسم معينة ، علاوة على قلة الكميات المعروضة منها ، نجم عنها أن الكميات المستهلكة من لحم الضأن أصبحت لا تمثل إلا حوالى عشر الكمية المستنفدة من اللحوم . كذلك يرجع انخفاض نسبة المستهلك من عجول الجاموس بالرغم مما سلف ذكره من تفضيل سكان المدن لها إلى قلة موجوداتها حيث لا يتوفر هذا النوع من اللحوم إلا فى فصل الشتاء فقط . أما الثيران فبالرغم من قلة عددها بالجمهورية العربية المتحدة ، فإن الكمية المستهلكة منها أصبحت تتساوى مع الكمية المستهلكة من كل من الأغنام وعجول الجاموس « البتلو »

ويرجع ذلك إلى الأسباب التى سبق ذكرها فى حالة الأبقار الكبيرة . وأخيرا فإن المعاز والخنازير يمثل المستهلك منها أقل مصدر لحمى من الناحية الكمية (حوالى ٠,٣ ٪ ، ١,٣ ٪ من جملة اللحوم المستهلكة على التوالى) . وقد يرجع ذلك إلى أنه فى حالة الماعز يلاحظ عدم إقبال كثير من المستهلكين على هذا النوع من اللحوم ، بالإضافة إلى عدم ملاءمة الظروف الإنتاجية المصرية لمثل هذا النوع من النشاط الإنتاجى . أما الخنازير فقد ترجع ضآلة الكمية المستفدة منها إلى العوامل الدينية التى تحرم استهلاك مثل هذا النوع من اللحوم ، بالإضافة أيضا إلى تدهور الصفات الوراثية فيها .

العوامل المؤثرة على استهلاك لحوم الماشية فى ج.ع.م

لما كانت نظرية الطلب تنص على أن الكمية المستهلكة من سلعة أو خدمة اقتصادية معينة ، إنما هى محصلة تفاعل عدة عوامل ومؤثرات، لذا فيتأثر استهلاك اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة بعدة عوامل رئيسية أهمها: أسعار السلعة نفسها، والسكان ، ومستوى الدخل ، وأسعار السلع البديلة . ويوجد بجانب تلك العوامل الرئيسية عوامل أخرى لها أثرها أيضا على استهلاك اللحوم، أهمها أذواق المستهلكين.

(١) أسعار اللحوم :

يلاحظ أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة تتناسب عكسيا مع تغير أسعار تلك السلعة تبعا لقانون الطلب ، فتزداد الكمية المطلوبة بانخفاض السعر ، وتقل بارتفاعه بغرض ثبات العوامل الأخرى على ما هى عليه . وحين يقبل مستهلك على شراء كمية معينة من سلعة ما يقابل بين المنفعة الحدية لهذه الكمية وبين المنفعة الحدية للنقود التى يدفعها فى شرائها .

هذا وقد تدخلت الدولة فى تسعير اللحوم جبريا فى عام ١٩٣٩ ، حيث استصدرت مرسوما بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ يقضى بتكوين لجان على مستوى المديريات والمحافظات لوضع حد أقصى لأسعار المستهلك . وقد تلا هذا القرار قوانين ومراسيم وقرارات مختلفة خاصة بتحديد أسعار اللحوم حتى عام ١٩٥٣ حيث طبق نظام تسعير القطع الممتازة من اللحوم مع توحيد سعر الأجزاء

الأمامية والخلفية. وتتراوح أسعار اللحوم عموما طبقا لهذه التسعيرة ما بين ١٦٥ مليما بالنسبة للوحدة الوزنية (الرطل) من لحم الضأن الصومالى إلى ٣٠٠ مليم بالنسبة لنفس هذه الوحدة من لحم الجاموس البتلو الرضيع واللحم البقرى المتوسط. وحينما اتخذ الكيلوجرام أساسا للوزن بالجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦٠ حولت أسعار اللحوم الماشية لتصبح كالآتى :

لحم بقرى بلدى صغير وسودانى وصومالى صغير ٢٢٥ مليما ، جاموس بتلو رضيع ٢٢٥ مليما ، بقرى وجاموس كبير محلى ١٤٥ مليما ، ضأن بلدى صغير وبرقاوى ومريوطى صغير ٢٨٠ مليما ، ضأن كبير وبرقاوى ومريوطى ٢٣٥ مليما ، جملى صغير ١٣٥ مليما والكبير منه بـ ١٢٥ مليما ، ضأن صومالى ٢٥٥ مليما ، أما الضأن السودانى الكبير فحدد سعره بـ ٢١٠ مليمات[١١] .

ويبين الجدول (٣) الأرقام القياسية لهذه الأسعار وتطورها وذلك فى الفترة ما بين ١٩٣٩ حتى عام ١٩٦٠ .

جدول (٣) : الأسعار القياسية لأصناف اللحوم فى الفترة ما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٦٠

(سنة الأساس = ١٩٣٩)

السنة	ضأن بلدى صغير	ضأن كبير	بقرى كندوز	بقرى وجاموس كبير	جاموس بتلو	جملى كبير
١٩٣٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٢	١٧٨	٢٠٩	١٨٣	١٨٠	١٧٢	—
١٩٥٣	٢٣٨	٢٣٧	٣٣٥	٢٥٩	٣١٢	٢٧٨
١٩٦٢	٢٣٨	٢٣٧	٣٣٥	٢٥٩	٣١٢	٢٧٨

المصدر : وزارة التموين ، سجلات ادارة اللحوم (حسبت ارقام هذا الجدول بعد توحيد الوحدة الوزنية) .

(١١) وزارة التموين ، ادارة التسعيرة .

ويظهر من الجدول السابق أن أسعار الضأن البلدى بنوعيه، والبقرى الكندوز بنوعيه، والجاموس الكندوز الكبير بنوعيه قد ارتفعت فى عام ١٩٥٣ تقريبا إلى مرتين ونصف عما كانت عليه عام ١٩٣٩، أما أسعار كل من الجاموس البتلو، والجاموس الكبير قد بلغت فى عام ١٩٥٣ ثلاثة أضعاف أسعارها تقريبا فى سنة الأساس. هذا وقد ثبتت هذه الأسعار جميعاً فى الفترة ما بين سنتى ١٩٥٣ و ١٩٦٢ وإن كانت تلك الأسعار لم تحدد تلقائيا بجهاز السوق.

ومن المتوقع زيادة الكميات المطلوبة على اللحوم بدرجة كبيرة خصوصا إذا أخذنا فى الاعتبار احتمال بقاء الأسعار المحددة ثابتة على ما هى عليه. ولما كانت الكميات المعروضة من اللحوم لاتكفى حاجة الاستهلاك الداخلى بالأسعار التى تكون فى متناول محدودى الدخل فإن الدولة قد حددت أسعارها جبريا، حتى تكون فى متناول هذه الطبقات المحددة، خاصة وأن اللحوم قد أصبحت من السلع الضرورية للحياة. هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعى الدولة إلى زيادة الكميات المستوردة من اللحوم حتى تستطيع الموازنة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة بالأسعار الجبرية. إلا أننا سوف نناقش فى هذا البحث الأسس التى يجب أن تتخذ فى تحديد الأسعار بواسطة الدولة والتى يجب أن تكون مبنية على دراسات الطلب والعرض للحوم وإمكانية الاستيراد، ودخول الأفراد وتكاليف الإنتاج، واستغلال التجار وغيرهم، حتى تكون التسعيرة أداة فعالة فى وصول هذه السلعة الضرورية إلى جميع المستهلكين بكميات عادلة.

(٢) عدد السكان:

لا يقل عامل السكان أهمية عن العوامل الاقتصادية الأخرى من حيث تأثيره على الاستهلاك لاسيما فى ظل اشتراكيتنا القائمة، إذ تأخذ الدولة على عاتقها تدبير وتوفير احتياجات أفراد الشعب الذين طال حرمانهم من ضروريات الحياة بأسعار معقولة وفى متناول إمكانياتهم وطاقاتهم الشرائية، لتضمن لهم مستوى نعيمى أفضل ورفاهية أكثر.

وتزيد الكميات المستهلكة من السلع عامة وخاصة السلع الضرورية بزيادة

عدد السكان، إذ أنه من المعلوم عموما أن الكمية المستنفدة من سلعة ما تتوقف على عدد مستهلكيها. وهذه العلاقة طردية بمعنى أنه إذا زاد عدد المستهلكين لسلعة ما، يعنى ذلك فى مضمونه بالتالى زيادة الكميات المطلوبة من هذه السلعة ، هذا بفرض ثبات العوامل الأخرى ، فمن الملاحظ أن الزيادة المطردة فى عدد السكان بالجمهورية العربية المتحدة يلازمها تضخم مماثل فى الكميات المستهلكة من اللحوم. بفرض ثبات القوة الشرائية لدخل الفرد . فبينما كان تعداد السكان عام ١٩٠٧ حوالى ١١ مليون نسمة وصل إلى ٢٣ مليون نسمة سنة ١٩٥٧ .

ليس هذا فحسب بل إن عدد سكان الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦٠ كان أربعة أمثال ما كان عليه منذ ثمانين عاما تقريبا، أى فى سنة ١٨٨٢، التى لم يتجاوز التعداد السكانى فيها ٦,٧ مليون تقريبا [١٢] . وبقياس العلاقة الإحصائية بين الزيادة السكانية المطردة بالجمهورية العربية المتحدة وبين الكميات المستهلكة من اللحوم خلال الفترة (من عام ١٩٥٣ — ١٩٦٢) [١٣] وجد أن معامل الانحدار البسيط بين هذين المتغيرين غير معنوى .

ويتضح من ذلك أن تأثير زيادة عدد المستهلكين على طلب اللحوم غير هام وذلك لقلة الكميات المعروضة من اللحوم، إلا أنه بفرض ثبات للعوامل الأخرى التى تؤثر فى الكميات المستهلكة من اللحوم فإن الكمية المستهلكة منها تزيد بزيادة عدد السكان، إذ أنه يمكن بالتالى بيع وحدات إضافية من هذه السلعة لوجود عدد أكبر من المستهلكين .

وإذا فرضنا أن معدل الزيادة السنوية فى السكان سيظل ثابتا على ما هو عليه ، أى يزيد بحوالى ٢,٥٪ سنويا وعلى فرض بقاء المتوسط السنوى لاستهلاك اللحوم ثابتا فإن الطلب المتوقع من اللحوم فى هذه الحالة خلال الفترة ما بين ١٩٦٢ — ١٩٧٠ سيكون كما هو موضح بالجدول (٤) ، وبذلك ستزيد الكمية المستهلكة

---

(١٢) وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء (١٩٦٢) النشرة الشهرية ، العدد الأول .

(١٣) وزارة التموين ، ادارة اللحوم .

المتوقعة من اللحوم على أساس هذه الفروض فى سنة ١٩٧٠ بحوالى ١٢١٪ عن سنة ١٩٦٢ ، الأمر الذى يترتب عليه وضع الخطط المناسبة لتوفير تلك الكميات إذا ما أريد بقاء النعيم والرفاهية الاقتصادية على ماهى عليه الآن .

جدول (٤) : الاستهلاك المتوقع للحوم الماشية خلال الفترة ما بين سنتى ١٩٦٢ ، ١٩٧٠ *

السنة	الطلب المتوقع	السنة	الطلب المتوقع
	كجم		كجم
١٩٦٢	١٠٥٤٦٨٤٤١	١٩٦٧	١١٩٣٢٧٨٣٥
١٩٦٣	١٠٨١٠٥١٥١	١٩٦٨	١٢٢٣١١٠٢٦
١٩٦٤	١١٠٨٠٧٧٧٩	١٩٦٩	١٢٥٣٦٨٧٩٦
١٩٦٥	١١٣٥٧٧٩٦٤	١٩٧٠	١٣٨٥٠٣٠١٠
١٩٦٦	١١٦٤١٧٤٠٩		

* متوسط استهلاك اللحوم خلال الفترة من عام ١٩٥٥ و١٩٦١ حوالى ١٠٢٨٩٦٠٤٦ كيلو جراما .

المصدر : وزارة التموين ـ ادارة اللحوم .

(٣) دخول الأفراد :

من المعروف أنه كلما زاد الدخل ،كلما زادت القوة الشرائية وبالتالى زاد الطلب على السلعة بوجه عام . ويؤدى التغير فى توزيع الدخل إلى التغير فى الطلب أيضاً إذ يزيد الطلب على السلع التى تستهلكها الطبقات التى يقل دخلها . ويصبح على ذلك أن دخل الفرد له تأثير كبير على مستوى استهلاكه من مختلف السلع الغذائية ، إذ يصاحب فى كثير من الأحوال ارتفاع دخل الفرد ، زيادة فى الكمية المستهلكة من

المواد الغذائية الأعلى ثمنا والأكثر قيمة غذائية، وعند زيادة دخل الفرد من الطبقات الفقيرة بدرجة ما ، فإن طلبه على السلع الرخيصة يزداد تبعا لذلك .

ولما كان ارتفاع الدخول بالجمهورية العربية المتحدة سينحصر أساسا فى الفئات التى تتميز بانخفاض فى دخولها فإنه من المتوقع زيادة الكمية المستهلكة من اللحوم، وحتى فى الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة فإنه بارتفاع دخولها تزيد كميات استهلاكها من اللحوم ، إذ تعتبر اللحوم من السلع غالية الثمن . وبتحليل العلاقة بين متوسط نصيب الفرد بالكيلو جرام من اللحوم وفئات الإنفاق السنوى للأسر فى كل من المدن والحضر يتضح أن متوسط نصيب الفرد من لحوم الماشية يتراوح بين ٦ر٥ كجم لأسر الريف التى يقل إنفاقها السنوى عن ٢٥ جنيها مصريا ، ثم يطرد هذا المتوسط بزيادة المنفق سنويا حيث يصل ٧ر٨ كجم للفرد بالأسرة التى يزيد إنفاقها السنوى عن ٢٠٠ جنيه مصرى .

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من لحوم الماشية للأسر بالحضر، فإنه يقدر بحوالى ٥ر٢ كجم فى الأسر التى يقل إنفاقها السنوى عن ٢٥ جنيها مصريا . ويأخذ هذا المتوسط عموما فى الزيادة أيضا بارتفاع فئات الإنفاق السنوية إلى أن يصبح متوسط استهلاك الفرد من لحوم الماشية ٧ر٨ كجم بالأسر التى إنفاقها السنوى ٢٠٠ جنيه مصرى .

ويتبين من التحليل أيضا بصورة واضحة زيادة الإنفاق على اللحوم كلما كبر الإنفاق الكلى للأسر، سواء الحضرية منها أو الريفية تبعاً لزيادة دخولها . ويمكن تفسير هذه الزيادة فى الإنفاق على مصادر البروتين الحيوانى نتيجة للارتفاع فى الدخل، بانصراف المستهلكين عن استهلاك البروتينات النباتية مثل الفول والعدس والبروتينات الحيوانية الرخيصة مثل الجبنة القريش وإحلالهم للحوم الماشية والأسماك والدواجن محلها .

هذا ومن المتوقع فى المستقبل استمرار هذا التحول عن استهلاك البروتينات الرخيصة وإحلال اللحوم والأسماك والدواجن محلها فى الاستهلاك نتيجة لخطط التنمية الصناعية والزراعية التى تقوم الدولة بتنفيذها ، وما يترتب على ذلك من زيادة دخول الأفراد المستهلكين فى الجمهورية العربية المتحدة . ليس هذا فحسب بل إن الدولة تهدف أيضا إلى ضمان مزيد من العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى بين الأفراد ، الأمر الذى يترتب عليه خلق طلب جديد للحوم من ذوى

الدخل المنخفض لم يكن موجودا من قبل. ومن المؤكد أن الزيادة المتوقعة فى متوسط دخل الفرد عامة سيتبعها زيادة الإنفاق على مصادر البروتين الحيوانى عامة ، إذ عند تقدير مرونة الدخل وجد أنه إذا زاد الإنفاق الاستهلاكى الكلى تبعا لزيادة الدخل بمقدار ١٠٠ ٪ فإن الإنفاق على لحوم الماشية سيزيد بمقدار ١٠ ٪ بالريف وبمقدار ٣٠ ٪ بالحضر فى المتوسط(١٤) . بينما وجد أن مرونة الدخل فى الريف فى فئات الإنفاق التى تتراوح ما بين ٥٠ جنيها إلى ١٥٠ جنيها للأسرة فى السنة فإن مرونة الدخل بها تكون حوالى ٠,٣ وهى أعلى من المتوسط العام ، وهذا يدل على أنه لو زاد إنفاق الأفراد فى الريف إلى هذا المستوى فإن من المتوقع أن تزيد كميات اللحوم المستهلكة بدرجة ملموسة. الأمر الذى يترتب عليه العمل على زيادة المعروض من اللحوم لسد حاجة هذا الاستهلاك المتوقع، بينما وجد أن مرونة الدخل بالنسبة للحوم فى فئات الإنفاق السنوى فى الحضر والتى تتراوح ما بين ٧٥ جنيها و٢٠٠ جنيه تبلغ حوالى ٠,٤٢ وهى أعلى من المتوسط العام ، ونظرا لاحتمال ارتفاع الدخول لمثل هذه الفئات فإنه من المحتمل تزايد الكميات المستهلكة من اللحوم فى الحضر أيضا بدرجة ملموسة .

(٤) أسعار السلع البديلة :

إذا وجد بديل كامل ، أو أقرب ما يكون إلى الكمال من سلعة معينة ، فإن أقل ارتفاع فى ثمن هذه السلعة يدفع المستهلك إلى الانصراف عنها إلى بديلها . أما إذا كان البديل عن السلعة ناقصا نقصا كبيرا فإن الطلب عليها يكون غير مرن . ولما كانت لحوم الماشية ، ولحوم الدواجن والأسماك جميعها مصادر رئيسية للبروتين الحيوانى ، فإن تلك السلع المختلفة تعتبر نظريا سلعا بديلة بالنسبة لبعضها البعض، ويقصد بذلك أن زيادة سعر إحداها ينجم عنه زيادة الطلب على البدائل الأخرى .

هذا ومن الملاحظ أن المتوسط الاستهلاكى للفرد من لحم الماشية يفوق قرينه من الدواجن والأسماك مجتمعين . فبينما بلغ الأول حوالى ٨ كجم ، فإنه وصل فى الدواجن والسمك معا ٦,٦ كجم تقريبا(١٥) . وقد يعلل زيادة المستهلك من

---

(١٤) اللجنة المركزية للاحصاء (١٩٦١) بحث ميزانية الاسرة بالعينة فى اقليم مصر ١٩٥٨/١٩٥٩ ، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية ، ص ٣٢٨ — ٣٣٣ .

(١٥) مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، قسم اقتصاد الانتاج الزراعى ، انتاج واستهلاك المواد الغذائية لعامى ١٩٥٨/١٩٥٩ .

لحوم الماشية إلى أسباب متعددة منها زيادة الانتاج من لحوم الماشية بالنسبة لإنتاج البدائل الأخرى ، وعادات وأذواق المستهلكين ، وانخفاض أسعارها بالنسبة للدواجن والأسماك ، إذ وجد سعر الكيلو جرام الحقيقى ٣٦٣ مليما للدجاج ، وحوالى ٤٠٠ مليم بالنسبة للأسماك(١٦) .

ويتضح مما تقدم أن كلا من الأسماك والدواجن قرائن بروتينية للحوم الماشية ، إلا أنه يتضح لنا أنه إذا أريد التخفيف من حدة مشكلة استهلاك اللحوم فى الجمهورية العربية المتحدة بإحلال الأسماك والدواجن كسلعة بديلة لها فإنه من الواجب تخفيض الأسعار النسبية للأسماك والدواجن عما هى عليه الآن ، وذلك بتحقيق الكفاية الإنتاجية بالنسبة لهما بزيادة رؤوس الأموال المستثمرة فى إنتاج الأسماك ، واستغلال شواطىء الجمهورية العربية المتحدة المترامية الأطراف إلى أقصى حد ممكن ، والانتفاع باليد العاملة الفائضة بالجمهورية العربية المتحدة وما يترتب على زيادة الإنتاج من أعمال متصلة بالتسويق والتمويل ، الأمر الذى يترتب عليه تشغيل عدد كبير من العمال فى مثل هذا النوع من أنواع النشاط الإنتاجى ، هذا من جهة . أما من جهة إنتاج الدواجن فإنه يجب التوسع فى الإنتاج وتحسين السلالات . ولا ننس ما للإرشاد الزراعى من دور كبير فى هذا المضمار .

(٥) عوامل أخرى :

ويبدو هذا واضحا فى ارتفاع مرونة الدخل لبعض فئات الإنفاق المختلفة فى كل من الحضر والريف . وهذا يدل دلالة واضحة على أن كثير من الفئات وخاصة

---

(١٦) كان الأساس فى حساب سعر الدجاج كالآتى : نسبة التصافى فى الدجاج حوالى ٦٢ ٪ ، ولما كان سعر الكيلو جرام الحى منه للمستهلك كما حددته وزارة التموين هو ٢٢٥ مليما ، فيكون اذن سعر الكيلو جرام الحقيقى من الدجاج وعلى أساس نسبة التصافى السابقة هو ٣٦٣ مليما .
المرجع : حسين الابيارى (١٩٥٧) الدواجن ، الطبعة الأولى . دار المعارف ، القاهرة ، ص ١١٤ .
أما أساس تقدير سعر الكيلو جرام الحقيقى من السمك كالتالى :
(ا) متوسط سعر الكيلو جرام من السمك حوالى ١٥٩ مليما بمحافظة القاهرة فى الفترة من يناير الى أغسطس سنة ٩١٦٣ ، وبما أن نسبة التصافى فى الأسماك للاستهلاك الآدمى ٤٠ ٪ تقريبا ، يكون اذن سعر الوحدة الوزنية الحقيقية (الكيلو جرام) هو : ١٥٩ × ٢٫٥ = ٣٩٧ مليما تقريبا .
المصدر : وزارة التموين ، ادارة التسعيرة .

المتوسطة ودون المتوسطة تزيد كميات استهلاكها من اللحوم بارتفاع دخولها ، وهذا راجع إلى العادات الغذائية وميلهم لاستهلاك اللحوم .

الموازنة بين الطلب والعرض على اللحوم

تتلخص مشكلة اللحوم فى زيادة الطلب بالنسبة للكميات المعروضة من اللحوم، نتيجة الزيادة فى عدد السكان وارتفاع الدخول، لذلك لم تكن سياسة تحديد الأسعار علاجا حاسما للموازنة بين الإنتاج والاستهلاك ، إذ أن سياسة تحديد الأسعار بغرض تخفيف أعباء المعيشة على جمهرة المستهلكين ، وخاصة محدودى الدخل منهم، تقتضى ضرورة توزيع تلك السلعة بنظام الحصص (البطاقات)، إلا أنه لاعتبارات متعددة يتعذر القيام بمثل هذا الإجراء ، لذلك فإنه لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض على اللحوم لكى يضمن المستهلك الحصول على حاجتـــه من اللحوم بالأسعار المحددة المناسبة ، يقتضى العمل أولا على زيادة الإنتاج من اللحوم المحلية، وثانيا زيادة الكميات المستوردة من جهة أخرى . أما من ناحية الاستهلاك فإن الأمر يقتضى التوسع فى إنتاج السلع البديلة حتى يمكن تخفيف حدة مشكلة اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة .

التوسع فى إنتاج لحوم الماشية

ويمكن زيادة الكمية المنتجة محلياً من لحوم الماشية إما عن طريق التوسع الحيوانى الأفقى أو التوسع الحيوانى الرأسى .

التوسع الأفقى الحيوانى :

ويقصد بذلك زيادة عدد الوحدات الحيوانية المنتجة للحم . ويرتبط هذا النوع من السلع الانتاجية بالتوسع الزراعى الأفقى، إذ أنه من المعلوم أن العلاقة بينهما علاقة طردية، فزيادة الوحدات الحيوانية مرهون أساساً على زيادة الرقعة الزراعية الحالية للجمهورية العربية المتحدة . ولما كانت مرونة المساحة المنزرعة ضعيفة جدا، وكذلك ارتفاع الكثافة السكانية مع قلة المساحة الحيازية ، كل هذه الأمور جعلت من الأفضل اقتصاديا للجمهورية العربية المتحدة ، الالتجاه لزراعة المحاصيل لتغذية الإنسان بدلا من اللجوء للزراعة العلفية لتغذية الحيوان. ويتضح نتيجة لما تقدم أن اعتماد التوسع فى الجمهورية العربية المتحدة على حساب المساحة

المحصولية الحالية الضيقة من الأمور التى لا تتمشى مع المبادىء الاقتصادية السليمة والتى تحتم أن تسود الزراعة لتغذية الإنسان فى مثل هذه الأراضى الضيقة. غير أنه يمكن اتباع سياسة التوسع الحيوانى لحد ما عن طريق الوصول بالطاقة الزراعية الحالية إلى سعتها الإنتاجية ، وذلك باتباع الوسائل والطرق المختلفة التى تؤدى إلى رفع الغلة الإنتاجية الزراعية ، وبالتالى تحقيق نفس مستوى الإنتاج الزراعى الحالى، ولكن باستخدام موارد إنتاجية أقل من ذى قبل . وهذا الفائض إذن من هذه الموارد — والتى أهمها عنصر الأرض — يمكن أن يستغل بزراعته علفا لتربية وحدات حيوانية جديدة مع القدرة على رفع الكفاية الإنتاجية للوحدات الحيوانية الحالية نظرا لتوفير الأعلاف لها عندئذ ولعل الأمثلة الدولية تؤيد ذلك فالمملكة المتحدة مثلا استطاعت عن طريق الإدارة المزرعية الرشيدة تحقيق زيادة فى إنتاجها بنفس مواردها الزراعية الحالية [١٧] .

وتتوقف المشكلة الأساسية لزيادة الوحدات الحيوانية الحالية ، على تدبير الأعلاف لهذه الوحدات والتى تعجز المساحة المحصولية الحالية عن توفيرها . إلا أنه يمكن إضافة وحدات حيوانية جديدة دون نقص فى هذه المساحة المحصولية الحالية وذلك أيضا عن طريق التعديل النسبى للوحدات الحيوانية الحالية إذ تمثل النسبة الحيوانية الدوابية حوالى ٢٣٪ من النمط الحيوانى الحالى، وذلك فى عام ١٩٦٠ [١٨] وهذه الوحدات الدوابية يلزمها حوالى ٨٩٥ ألف طن من النشا كما هو مبين بالجدول (٥).

جدول (٥) : الاحتياجات السنوية من معادل النشا بالطن للوحدات الحيوانية الدوابية

نوع الوحدة الحيوانية	الاحتياجات السنوية من معادل النشا بالطن
الخيلية	٧٥٦٤١
البغلية	١٦٣٠٩
الحميرية	٨٠٣٥١١
الجملة الكلية	٨٩٥٤٦١

(١٧) محمد السعيد محمد (١٩٥٣) الاقتصاد الزراعى ، الطبعة الثانية مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص ٤٦٤ .

(١٨) وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء .

ونظرا لتوفر وسائل النقل الحديثة ، وتطور سبل وطرق الإنتاجية الزراعية ، وكذلك بدء التوسع فى إدخال الميكنة الزراعية بالجمهورية العربية المتحدة ، كل ذلك يمكن القول معه بأن النسبة الدوابية السابقة (والتى تقدر بحوالى ٢٣ ٪ من جملة عدد الحيوانات) من الممكن تقليلها إلى أكثر من الثلثين ، أى تصل نسبتها مثلا إلى حوالى ٨ ٪ ، وبذلك يمكن توفير وحدات علفية إضافية يمكن تربية وحدات حيوانية جديدة عليها دون المساس بالمساحة المحصولية الحالية .

إلا أنه رغما عما تقدم من أن التوسع الحيوانى الأفقى يصبح متعذرا فى ظروف المساحة المحصولية الحالية ، وذلك باستثناء الحالات التى ذكرت سابقا والتى يمكن فيها زيادة هذه الوحدات الحيوانية، إلا أنه سيصبح أحد الحلول الأساسية مستقبلا لزيادة السعة الإنتاجية اللحمية خاصة عند تنفيذ مشروع السد العالى واستصلاح وحدات مزرعية جديدة . وقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى استصلاح ٤٨٥ ألف فدان ، يضاف إليها ١٠٠ ألف فدان تقع فى القطاع الجنوبى من مديرية التحرير ، وبذلك سيصبح إجمالى الأراضى التى سيتم استصلاحها بنهاية الخطة الخمسية الأولى حوالى ٥٨٥ ألف فدان وهذا بخلاف ماتقوم المؤسسة المصرية لتعمير الصحارى باستصلاحه من الأراضى والذى يقدر بحوالى ٣٠٠ ألف فدان[١٩] . وهذه المساحة التى ستصلح يمكن أن يربى عليها حوالى ٦٠٠ ألف وحدة حيوانية تقريبا[٢٠] ، لا سيما وأن معظم هذه الأراضى التى ستصلح تقوم فيها زراعة البقوليات، والأعلاف الخضراء كزراعة أساسية فيها، مما قد يجعل من الممكن مستقبلا قيام مزارع حيوانية متخصصة لإنتاج اللحوم فقط، خاصة فى تلك المراعى التى لا تقل مساحتها عن ٢٢٤١٣٥ فدانا بالواحات والصحراء الشرقية والغربية[٢١] . بالإضافة إلى أن تحقيق الكفاية الإنتاجية بالنسبة للمحاصيل الزراعية الحقلية عموما سوف يزيد من إنتاج متخلفاتها والتى تعتبر مصدرا هاما للأعلاف المصنعة والمائلة .

---

(١٩) معهد التخطيط القومى (١٩٦٣) سياسة استصلاح الأراضى بالجمهورية العربية المتحدة ، مذكرة رقم ٣٤١ ص ٣١ .

(٢٠) زكى محمود شبانه ، دور الانتاج الحيوانى فى البنيان الزراعى المصرى ، ص ١٩ .

(٢١) زكى محمود شبانة (١٩٥٩) التسويق الزراعى ، المعالم الرئيسية فى الاقتصاد التسويقى الزراعى المصرى . طبعة ثانية ، دار نشر الثقافة — الاسكندرية ص ٣٤٢ .

التوسع الرأسى الحيوانى :

يتوقف نجاح هذا النوع الإنتاجى — كغيره من أنواع الأنتجة الأخرى — وتحقيق ربح اقتصادى من عوامل الإنتاج المستخدمة على الكفاية الإنتاجية لهذه الموارد الإنتاجية . والكفاية الإنتاجية بمدلولها الحقيق عبارة عن النسبة بين الكمية المنتجة فعلا ، وبين أقصى إنتاج ممكن الحصول عليه من الموارد الإنتاجية المستغلة فى الإنتاج بوسائل التنظيم ورفع الكفاية الإدارية أو تطوير الموارد . ويعتبر إنتاج اللحوم بصورته الحالية ذا كفاية إنتاجية منخفضة إذ لا يتحصل من الوحدات الحيوانية على أقصى إنتاج ممكن من موارد العلف المحدودة . ويمكن تحقيق أقصى إنتاج ممكن من اللحوم من موارد العلف المحدودة إذا ما تساوت الغلة الحدية لمورد العلف من الوحدات الإنتاجية المختلفة بين المزارع المختلفة وبين المناطق الزراعية المختلفة .

هذا ويتوقف الوصول بالوحدة الحيوانية الحالية إلى أقصى إنتاج ممكن ، أى رفع كفايتها الإنتاجية ، أساسا على :

(١) نوع الموارد الإنتاجية الواجب استخدامها : إن الوحدات الإنتاجية المستخدمة أساسا فى إنتاج اللحوم حاليا فى الجمهورية العربية المتحدة ، هى الوحدات الحيوانية المصرية . وهذه الوحدات تتصف بأنها ذات تركيب وراثى خليط ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة مقدار التباين فى صفاتها الوراثية ، على العكس مما فى الوحدات الحيوانية الأجنبية ذات الصفات الوراثية المتجانسة والتى ترجع أساسا إلى القيام بعمليات الانتخاب وتربية الأقارب المتوالية لها (٢٢) . ولقد كان نتيجة لعدم نقاوة العوامل الوراثية للوحدات الحيوانية المصرية عموما ، انخفاض الكفاية الانتاجية لأغلب هذه الوحدات . لهذا يجب العمل على إجراء التحسين بين الوحدات الحيوانية الجاموسية بالانتخاب بينها لإنتاج أكبر عدد ممكن من العجول التى تتصف بالصفات الوراثية العالية ، وإن كان القيام بهذا غير متيسر إلا إذا قامت به هيئات حكومية أو شبه حكومية منظمة . أما الوحدات الحيوانية البقرية فإن تحسينها بالانتخاب يتطلب أجيالا متعددة ، ولهذا يستحسن تدريج تركيز الدم الأجنبى بهذه الوحدات ، عن طريق

(٢٢) محمد توفيق رجب وعسكر أحمد عسكر (١٩٥٤) الاسس العلمية فى تربية الحيوان ، الطبعة الأولى . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص ١٠٣ .

الطلائق الأجنبية ذات الجدارة العالية فى الإنتاج. وقد ثبت أن الأبقار الفريزيان هى أكثر الأنواع الأجنبية تأقلما بالبيئة المصرية (٢٣). كذلك فإن الوحدة العلفية تحقق ربحا بالنسبة للوحدات الحيوانية الأجنبية والتى اكتسبت خاصية التخصص الإنتاجى عنها فى الوحدات الحيوانية المصرية ، وذلك لارتفاع كفاية التمثيل الغذائى أى ارتفاع النسبة الهضمية فى الأولى عنه فى الثانية وبالتالى كبر معدل الاستفادة من الوحدات العلفية . وقد وجد أن هناك فرقا معنويا بين متوسط أوزان العجول البقرية المسمنة بثلاثة شهور وقريتها خليط الفريزيان والتى سمنت لنفس الفترة وتحت ظروف إنتاجية متماثلة تقريبا . وهذا يؤيد ماسبق ذكره من أن هذه الوحدات الحيوانية الأجنبية ذات معدل استفادة من الوحدات العلفية أكبر من الوحدات الحيوانية البلدية .

(٢) الرعاية الصحية لهذه الوحدات الحيوانية : تتوقف أيضاً القدرة أو السعة الإنتاجية للوحدة الحيوانية وبالتالى كفايتها الإنتاجية على المستوى الصحى لهذه الوحدة وذلك لما هو معروف من وجود علاقة طردية بينهما . ولقد كانت الأمراض من الأسباب الأساسية التى أدت إلى خفض المقدرة الإنتاجية اللحمية ونقص عدد كبير من تلك الوحدات الحيوانية . كما وأن هذه الأمراض بمختلف صورها تؤدى إلى خفض المقدرة الإنتاجية للوحدة الحيوانية إذ ثبت من التجارب أن كمية العلف التى تستخدمها مثل هـــذه الوحدات المصابة تزيد ٥٠ ٪ عما تستخدمها نفس الوحدات غير المصابة، أى السليمة (٢٤).

ويؤدى هذا فى مجموعه إلى خفض الإنتاج من اللحوم وارتفاع تكاليف المنتج منه بالتالى ، ومن ثم فإن الأخذ بنظام التأمين على الوحدات الإنتاجية يصبح

---

(٢٣) تقرير مقدم من المؤتمر التعاونى العام — المؤتمر النوعى للثروة الحيوانية عام ١٩٥٩ ، مركز الثروة الحيوانية فى الاقتصاد القومى . مجلة الفلاحة ، العدد الخامس ، اكتوبر سنة ١٩٦٠ ص ٥٤٦ — ٥٤٧ .

(٢٤) عبد الحميد وهبه (١٩٦١) الثروة الحيوانية ووسائل تنميتها اللجنة الزراعية الاقتصادية بالاتحاد القومى ، مايو ١٩٦١ القاهرة ص ٤

من الضرورى بمكان ، وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٥٩ والذى يقضى بإنشاء صندوق للتأمين على الماشية وقد خولت المؤسسة التعاونية الزراعية سلطة الإشراف عليه [٢٥] .

(٣) التعاون الإنتاجى أو التجمع الحيوانى : كان من نتيجة الانتقال إلى النظام الاشتراكى التعاونى بالجمهورية العربية المتحدة ، صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ ، وقد أدى هذا القانون إلى تفتيت الوحدات الإنتاجية الكبيرة ، والتى كانت تتمتع بمزايا وصفات الإنتاج الكبير إلى وحدات إنتاجية صغيرة متناثرة نتيجة لتوزيعها على المعدمين من الزراعيين ، مما حدا بالدولة إلى تجميع هذه الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى إطار تعاونى ليتسنى لها التمتع بمزايا الإنتاج الكبير ، وبالتالى زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه باتباع الوسائل الفنية لكل من الإنتاج والتسويق . ويسهل التجميع الزراعى مهمة القيام بمشروع التجميع الحيوانى إذ لهذا المشروع مزايا عديدة ، فإن أكثر من ثلثى الوحدات الحيوانية مركزة فى أيدى المزارعين الأفراد والذين لا يستطيعون بمواردهم المحدودة ، ودخلهم المنخفض رفع الكفاية الإنتاجية الحيوانية عن طريق العناية بالنواحى الغذائية والصحية وغير ذلك . ولكن بتنفيذ مشروع التعاون الإنتاجى الحيوانى بإطاره التعاونى السليم فى القرية ، كأن يكون فى صور هيئات ومنظمات تعاونية ، يصبح من الممكن الاستفادة بالعلف المركز بطريقة تضمن عدالة توزيعه بعيدا عما يصاحبه من عمليات تلاعب وتدليس والقضاء على السوق السوداء للعلف وما يصاحب هذه الأسواق من جشع وارتفاع لأسعار ، كما تضمن الرعاية البيطرية والتى يكفلها طبيب بيطرى ، وكذلك الإدارة الحسنة والتى يقوم بها الأخصائى الفنى يعاونه عمال مهرة مدربون . كما وأنه يمكن فى ظل نظام التجميع الحيوانى الاستفادة بمزايا التأمين على الماشية ، مع إمكان الحصول على السلف اللازمة وتكوين أسواق إنتاجية حيوانية تعاونية على أساس أسعار تتفق والعدالة التوزيعية المرغوبة بين أسعار المستهلك وأسعار المنتج . ولعل ما قامت

---

(٢٥) زكى محمود شبانة دور الانتاج الحيوانى فى البنيان الزراعى المصرى ، ص ٢٢ .

به الهيئة العليا لتنمية الثروة الحيوانية بإنشاء جمعيات تعاونية بلغ عددها حوالى ٢٥ جمعية عام ١٩٦٠ ، ليعتبر الخطوة الأولى والأساسية لهذا المشروع التعاونى .

(٤) تخصص الوحدة الحيوانية المصرية : تزيد المهارة الفنية للخدمة الإنتاجية عند تخصصها بالقيام بعملية إنتاجية واحدة كما توفر الوقت الذى تضيعه نتيجة لانتقالها من وحدة إنتاجية إلى أخرى ، إلا أنه يلاحظ عموما أن إنتاج الخدمة الإنتاجية يزيد عادة بتخصصها وقيامها بأداء عمليتين إنتاجيتين فقط بدلا من ثلاث عمليات وذلك بنسبة أكبر من تخصصها لنوع إنتاجى واحد فقط بدلا من اثنين . وربما يرجع هذا إلى أن الطاقة الإنتاجية إذا زيدت عن نسبة معينة فإنها ستخضع عندئذ لقانون الغلة المتناقصة . ومن المعروف أن الوحدات الحيوانية المصرية الحالية تقوم بثلاث عمليات إنتاجية كوحدات منتجة للبن واللحم وأيضاً كمنتجة لمصادر العمل . لذا يمكن تبعاً لما تقدم القول بأن إنتاج الخدمة الإنتاجية يزيد عند تخصصها بأداء عمليتين إنتاجيتين فقط ، والإشارة إلى أنه يمكن الاستفادة من تخصص الوحدات الإنتاجية فى إنتاج كل من اللبن واللحم فقط لتحسين وزيادة إنتاج اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة . إذ عادة ما تستهلك — ولا شك — كميات كبيرة من وحدات العلف لتوليد الطاقة الموجهة لإنتاج العمل المزرعى وخلافه ، فقيام أيضاً مثل تلك الوحدات السابقة بجانب إنتاجها للبن واللحم بالعمل المزرعى كإدارة الساقية وحرث الأرض وخلافه مما يؤثر على الحالة الجسمانية لهذه الوحدات وبالتالى على الإنتاجية اللحمية لها إلا أنه يمكن عن طريق الميكنة الزراعية مع إمكان استعمالها على نطاق واسع — نظراً للتوسع فى مشاريع التجميع الزراعى — توفير هذه الكميات الكبيرة من الأعلاف لتكون متاحة لوحدات حيوانية جديدة نتيجة للتوسع الأفقى الحيوانى أو رفع كمية الأعلاف الحالية للوحدات الحالية حتى يزيد إنتاجها الحالى من اللحوم .

(٥) تحديد الكمية الواجب استعمالها من كل من الخدمات الإنتاجية ، أى الوصول إلى مرحلة الإنتاج الاقتصادى : تشترك الوحدات الحيوانية والوحدات العلفية وغير ذلك من عناصر الإنتاج ، فى إنتاج الوحدات الوزنية من اللحوم . وتتوقف التكلفة الإنتاجية لهذه الوحدات الوزنية من اللحوم

أساساً على الكميات الواجب استعمالها من الوحدات العلفية ، إذ قد تبين من الدراسة أن تكاليف التغذية اليومية تزيد فى المتوسط عن ٦٥٪ من التكاليف الكلية اليومية .

وقد وجد أن توجيه الطاقة الإنتاجية العلفية توجيها سليما ، سيحقق أكبر زيادة ممكنة من الإنتاج، إذ عند حساب مقدار البروتين المهضوم والمواد الغذائية المهضومة فى الأعلاف المصرية وجد أن بالبرسيم والدريس والتبن من البروتين حوالى ٨٨٣,٠٠٠ طن .

وتكفى هذه الكمية السابقة وحدها لتغذية الوحدات الحيوانية البقرية والجاموسية جميعها ، وهذا على أساس أن أوزان وإدرار أفرادها يفوق المتوسط العام بالجمهورية العربية المتحدة[٢٦] . ويدل هذا فى معناه على أنه لو أحسن استخدام وحدات الأعلاف المختلفة — البرسيم والتبن والدريس — بتوزيعها على مدار السنة بطريقة سليمة تتمشى مع الاحتياجات الغذائية الفعلية للوحدات التكتيكية بدلا من الإسراف المتلف فى استخدام الوحدات العلفية من البرسيم أساسا خلال الستة شهور من السنة والتى يكون فيها متوفرا ، فإنه يمكن زيادة أوزان الوحدات التكتيكية الناتجة (العجول) ، كما وأنه يصبح من السهل عندئذ زيادة أعداد الوحدات الحيوانية الحالية بالقدر الذى يتفق ومقدار المواد الغذائية المهضومة والمستمدة أساسا من الشعير والفول والكسب والردة وكذلك رجيع الكون ، وهى تقدر فى مجموعها بحوالى ٤٦٩,٠٠٠ طن ، وتعادل هذه الكمية فى جملتها ١٠٪ من المواد الغذائية المهضومة المستمدة من كل من البرسيم والدريس والتبن ، وتؤدى هذه الكمية السابقة بالتالى إلى إحداث زيادة فى إنتاج اللحوم تقدر بحوالى ١٠٪ كما وأنه وجد أيضاً، نتيجة للتغذية الاقتصادية السليمة للبرسيم وحسن توزيعه على مدار السنة ، إمكان توفير حوالى من ٥ — ٧ أطنان من هذا العلف . ولما كانت كل ٥ كجم معادل نشا يومى تعطى كيلوجراما واحدا من

---

(٢٦) فؤاد بدر : مدى القدرة الحالية والمرتقبة للزراعة المصرية على انتاج حاجة مصر من اللحوم .

اللحوم وأن القيمة الغذائية لكل مليون طن برسيم تقدر بما يقرب من ٨٠٠ مليون طن معادل نشا فإنه يمكن نتيجة لذلك توفير ستة أطنان برسيم فى المتوسط . والنتيجة — كما سبق القول — عن حسن استخدام البرسيم على مدار السنة الحصول على حوالى ٤٨ ألف طن معادل نشا ، وهذه الكمية من معادل النشا يمكن استخدامها فى تغذية وحدات حيوانية جديدة (٢٧) .

الاستيراد

سبق القول إنه لمحاولة زيادة عرض اللحوم حتى يتسنى له معادلة الزيادة المستمرة فى الطلب على اللحوم ، اتباع وسائل التوسع الأفقى والتوسع الرأسى كسياسة طويلة الأجل وأخيراً الاستيراد كحل سريع ومؤقت . ويتبين من ذلك أنه لمحاولة إيجاد توازن بين تيار عرض اللحوم يجب أن تخطط الجهات المسئولة بالجمهورية العربية المتحدة سياستها الخاصة بتوفير احتياجها من لحوم الماشية على الأسس الثلاثة معا والسابق ذكرها بقدر المستطاع وفى الحدود التى سبق سردها . إذ أن محاولة الاعتماد على أحد الأطراف الثلاثة دون الآخرين ، لن يؤدى إلى الحل الأمثل لمشكلة اختلال ميزان عرض اللحوم وعجزه عن كفاية الاستهلاك الذى تزداد مشكلته تعقداً على مر السنين خصوصاً فى ظل الزيادة السكانية المرتفعة الحالية بالجمهورية العربية المتحدة وما يصاحبها من ارتفاع فى دخول الأفراد ، مما يزيد من اشتداد الطلب على اللحوم .

ويعتبر استيراد اللحوم من الوسائل الهامة فى زيادة الكمية المعروضة . وتقوم الجمهورية العربية المتحدة باستيراد اللحوم من سنين عديدة . إذ بلغت الحيوانات المستوردة من السودان وليبيا والصومال والحبشة حوالى ٩٢ ألف وحدة حيوانية عام ١٩١٢ ، نقصت إلى ١٨ ألف وحدة حيوانية عام ١٩٣١ ، ووصل عدد هذه الوحدات حوالى ٣ آلاف وحدة حيوانية سنة ١٩٣٢ ، بينما ارتفع هذا العدد من الوحدات الحيوانية بعد الحرب الثانية إلى ٤٦ ألف وحدة

---

(٢٧) أحمد غنيم : ملف مناقشات لجان العلف واللحوم بوزارتى الزراعة والتموين ، ص ٢ .

حيوانية عام ١٩٤٤ ثم قفز هذا العدد من الوحدات السابقة إلى ٧٤ ألف وحدة حيوانية سنة ١٩٥٧ (٢٨) .

وبتحليل قيمة المستورد من اللحوم فى صورة حيوانات حية ومذبوحات مثلجة ولحوم محفوظة (٢٩) يتبين أن قيمة الحيوانات الحية (بالجنيه المصرى) المستوردة قد بلغت مليون جنيه مصرى ، ٦٣٢ ألفا تقريبا فى عام ١٩٥٠ بنسبة قدرها حوالى ٦٤,٣٪ من جملة قيمة المستورد من اللحوم عموما (جدول ١) . ثم ارتفعت قيمة الحيوانات الحية المستوردة إلى مليون جنيه مصرى ، ٩٤٨ ألفا تقريبا فى سنة ١٩٥٨ بنسبة قدرها ٥٥,٥ ٪ تقريبا من جملة قيمة المستورد . ولو أن قيمة الحيوانات الحية المستوردة انخفضت فى عام ١٩٥٩ إلا أن نسبتها من جملة قيمة المستورد من اللحوم قد ارتفعت ، ويرجع ذلك لانخفاض قيمة اللحوم المثلجة المستوردة فى تلك السنة . إلا أنه فى عام ١٩٦١ قد قلت قيمة الحيوانات المستوردة إلى ٣٤٧ ألف جنيه مصرى تقريبا بنسبة حوالى ٧٨٪ بالنسبة لجملة قيمة المستورد ، وذلك لزيادة قيمة المستورد من اللحوم المثلجة والتى بلغت نسبتها حوالى ٦٨٪ من جملة قيمة اللحوم المستوردة عموما فى عام ١٩٦١ ، كما وأن قيمة اللحوم المحفوظة المستوردة قد بلغت نسبتها من جملة قيمة المستورد من اللحوم فى سنتى ١٩٦٠، ١٩٦١ إلى ١٦ و ١٤٪ على التوالى . والاتجاه الحالى هو التوسع فى استيراد اللحوم المثلجة واللحوم المحفوظة المستوردة ، على حساب الحيوانات الحية ، وربما يرجع ذلك إلى أن صعوبات الاستيراد من الدول التى اعتدنا أن نعتمد عليها فى استيراد الحيوانات الحية ، والتى تجاور الجمهورية العربية المتحدة كالسودان وليبيا والصومال . هذا وقد ارتفعت قيمة المستورد من اللحوم عموما فى سنة ١٩٥٨ إلى حوالى ٣,٥ مليون جنيه مصرى ، إلا أنها انخفضت فى عام ١٩٦١ إلى حوالى مليون جنيه مصرى ، ٩٧٨ ألفا تقريبا .

ومن أهم مشاكل استيراد اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة مشكلة النقد الأجنبى اللازم لتمويل العمليات التبادلية ، إذ لم يعتمد فى الميزانية النقدية لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ مثلا سوى ٢٠١٤٧,٧٥٠ (٣٠) جنيه لهذا الغرض . كذلك توجد أيضا بعض العقبات

---

(٢٨) زكى محمود شبانة : دور الانتاج الحيوانى فى البنيان الزراعى المصرى ص ١٠ .

(٢٩) المصدر : وكالة وزارة التموين لشئون الاحصاء .

(٣٠) وزارة التموين — تقرير ادارة اللحوم لعام ١٩٦٢ .

والإجراءات الروتينية المعقدة والتى تعترض استيراد الحيوانات الحية ومن أهمها: عدم توفر وسائل النقل إذ لا يوجد خط ملاحى منتظم بين الموانى المصرية وموانى التصدير مما يتسبب عنه قلة المستورد ، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة التأمين البحرى وقيمة النولون ، وكذلك امتناع الموردين عن تزويد البلاد بالمواشى الحية بسبب تعليمات إدارة النقد الصادرة فى ١٩٦٢/٥/١٦ والتى تقضى بإخضاع كافة المدفوعات للاستيراد من جميع البلاد بدفع علاوة توازى ٢٥٪ من قيمتها ، كذلك انخفاض قيمة الجنيه المصرى فى الأسواق الخارجية وارتفاع نسبة النفوق فى الحيوانات المستوردة ، إذ قد تبلغ فى بعض الأحيان حوالى ٥٪ من جملة الحيوانات المستوردة علاوة عن النقد فى أوزان هذه الحيوانات الحية المستوردة والتى تحدث نتيجة عمليات الشحن . كما وأنه من أهم مشاكل استيراد اللحوم أيضا بالجمهورية العربية المتحدة عدم توافر وسائل التخزين المناسبة فى حالة استيراد اللحوم المثلجة ، وقد يرجع ذلك إلى عدم استساغة جانب كبير من المستهلكين لتلك اللحوم المستوردة وتفضيلهم اللحوم البلدية بالرغم من التفاوت الكبير فى الأسعار بينها .

أما من ناحية أسعار اللحوم المستوردة فقد بلغ سعر الوحدة الحيوانية المستوردة من كردفان ودارفور بالسودان حوالى ٢٠ جنيها — يدخل فيها التكاليف التسويقية بحوالى ١٣ جنيها ورسوم وفيات بثلاثة جنيهات . ويتراوح وزن هذه الوحدة حوالى ٣٠٠ كجم ، أى أن سعر الكيلوجرام من هذه الوحدة يقدر بحوالى سبعين مليما [٣١] . وهذا يدل فى مغزاه — عند مقابلته بسعر الكيلوجرام من لحوم الماشية المحلية بالجمهورية العربية المتحدة — على انخفاض تكاليف إنتاج اللحوم بجمهورية السودان عنها فى الجمهورية العربية المتحدة ، إلا أنه بالرغم من تكاليف التسويق المرتفعة لتلك الحيوانات ، فإن سعر الكيلوجرام من اللحم الحى المستورد لايزال يقل فى كثير عن مثيله من لحوم الحيوانات الحية بالأسعار المحددة . وبالمثل فإن سعر الكيلوجرام من اللحوم المثلجة حسب سعر المستهلك يقل كثيرا عن مثيلتها المنتجة محليا . وقد يعلل ارتفاع أسعار اللحوم المحلية عن قرينتها المستوردة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف بالجمهورية العربية المتحدة .

ويعتبر الاستيراد أمرا لا مفر منه لمواجهة حاجة الاستهلاك المحلى حتى ولو زادت أسعار اللحوم المستوردة عن مستوى الأسعار المحلية — إذ أنه بالجمهورية

---

(٣١) زكى محمود شبانة : التحليل الاقتصادى لدور الانتاج الحيوانى فى البنيان الزراعى المصرى .

العربية المتحدة، حسب الأسعار السائدة فإنه من الأربح الاستمرار فى نظام المنوال الزراعى الإنتاجى الحالى، الأمر الذى يترتب عليه عدم التوسع فى زراعة الأعلاف الخضراء عن النسبة الموجودة الحالية . ومما يؤيد ذلك أنه لو زيدت المساحة المنزرعة برسيما على حساب مساحه القطن بالتوسع فى الإنتاج الحيوانى بالدرجة التى تكفل سد حاجة الاستهلاك المحلى فإن هذا ينتج عنه نقص فى قيمة صادرات القطن بحوالى ١٢ مليون جنيه (٣٢)، فى الوقت الذى بلغت فيه جملة قيمة المستورد من اللحوم لسد العجز فى إنتاج اللحوم لعام ١٩٦٠ حوالى ٢,٥ مليون جنيه مصرى . وبذلك يتبين لنا مدى تفوق صافى إيراد الفدان من القطن على البرسيم والذرة معاً (٣٣) .

أما إذا أردنا الإبقاء على المساحة المنزرعة من القطن واستقطاع المساحة السابقة — ٦٪ من المساحة المحصولية والسابق ذكرها — من المساحة المنزرعة قمحا والتى بلغت عام ١٩٦١ حوالى ١٣٨٤ (٣٤) ألف فدان ، فإن هذه المساحة العلفية

---

(٣٢) تبلغ نسبة اللحوم المستوردة عموما بالنسبة لاجمالى المستهلك من اللحوم ما يقرب من ٦ ٪ كما سبق الذكر . فلو اتبعت سياسة التوسع الحيوانى السابقة الذكر فانه لابد من توفير ٦ ٪ أيضا من جملة المساحة المحصولية لكى تخصص لانتاج أعلاف منها ، أى حوالى ١٧٢٨ ألف فدان . ولما كانت المساحة المنزرعة قطنا عام ١٩٦١ حوالى مليونين من الأفدنة فان تلك المساحة ستقل بحوالى ثلث مليون فدان ، ولما كان متوسط غلة فدان القطن لنفس العام حوالى ٣ر٢ قنطارا متريا ، فان جملة قناطير القطن المترية المفقودة نتيجة لزراعة البرسيم بدلا من القطن حوالى ٩٩٣ ألف قنطار مترى تقريبا . ولما كانت القيمة المصدرة من القطن لعام ١٩٦٠/١٩٥٩ حوالى ١٣٣ر٧٨٣ر٠٠٠ جنيها مصريا ، والكمية المصدرة منه ٨ر٤٩٧ر٠٠٠ قنطارا تقريبا ، فان متوسط سعر بيع قنطار القطن للخارج حوالى ١٣ جنيها مصريا . وتكون الخسارة عندئذ (باتخاذ سعر بيع قنطار القطن لعام ١٩٦٠) حوالى ١٢ مليون جنيه مصرى تقريبا .
المصدر : رئاسة الجمهورية ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، الاحصاء السنوى لعام ١٩٦١ ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

(٣٣) بالنسبة لمحصول الذرة : بلغت المساحة المنزرعة من الذرة الرفيعة الصيفى والشامى الصيفى حوالى ٥٨٨٤٥٤ فدانا ، ولما كانت المساحة المستقطعة منهما لزراعتها علفا حوالى ٦٪ من مساحتهما السابقة ، أى حوالى ٩٨٠٧٦ فدانا ، ومتوسط غلة الفدان من الذرة حوالى عشرة أرادب . فان محصول الذرة الذى لم ينتج نتيجة لزراعة الاعلاف يقدر بحوالى ٩٨٠٧٦٠ اردبا ، وحيث ان ثمن اردب الذرة حوالى ٣٥٠ قرشا ، فان الخسارة الناشئة نتيجة لزراعة الاعلاف بدلا من الذرة تقدر بحوالى ٣ر٤ مليون جنيه مصرى .

(٣٤) وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء (١٩٦٣) النشرة الشهرية ، العدد الأول ، يناير .

التى ستزرع للتوسع الحيوانى الأفقى تقدر بما يقرب من ٢٣٠٦٤٠ فدانا . وحيث إن متوسط محصول فدان القمح بلغ ٦,٩ إردب فى المدة المذكورة فإن العجز فى القمح سيصبح عندئذ ١,٦ مليون إردب تقريبا، وحيث إن ثمن الإردب المستورد من القمح تسليم الاسكندرية جنيهان مصريان فقط (٣٥) ، فإن العجز الجديد من القمح نتيجة لزراعة المساحة السابقة من القمح برسيما يصبح حوالى ٣,٢ مليون جنيه مصرى، على حين أن قيمة المستورد من اللحوم لسد العجز الحالى منها يقدر بحوالى ٢,٥ مليون جنيه مصرى كما سبق القول. وبذا ستكون الخسارة الناشئة عن زراعة البرسيم محل القمح لمحاولة الاعتماد على الإنتاج المحلى للحوم الماشية بالتوسع الحيوانى الأفقى حوالى مليون جنيه مصرى تقريبا ، وذلك أيضاً بفرض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة وعلى ماكانت عليه .

ويتبين مما تقدم أن سياسة الا كتفاء الذاتى من اللحوم فى ظل المساحة المحصولية الحالية بالجمهورية العربية المتحدة تؤدى الى خسائر نقدية وقد سبق تبيان ذلك . وهذا مما دفع بالجهات المسئولة بالجمهورية العربية المتحدة إلى الاستمرار فى الاستيراد لسد العجز الحالى من اللحوم كحل مؤقت لمشكلة اللحوم بالجمهورية العربية المتحدة. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا السبيل أنه يحسن العمل على استيراد الوحدات اللحمية الأكثر طلبا لدى المستهلكين وتحسين الوحدات المستوردة من اللحوم بحيث تتلاءم والاحتياجات منها . إذ من الملاحظ أن الشكوى عامة وبصورة واضحة على اللحوم المثلجة المستوردة . ولعل الدليل على ذلك الشكاوى الدائبة من مستهلكى هذا النوع أساساً كالمستشفيات والسجون والمدارس على الرغم من أن وحدات هذا النوع من اللحوم يعتبر من أجود لحوم العالم . وربما يرجع ذلك أساسا الى التغيير فى صفاتها وخواصها الطبيعية والفيزيقية نظرا لتعرضها لدرجات حرارية متغيرة ولفترات متباينة ومتعددة خلال مراحل تسويقها إلى مراحل استهلاكها وذلك لعدم وجود الإمكانيات المادية لإنشاء مخازن للتبريد بدرجة تكفى لاستيعاب هذه الوحدات المستوردة من اللحوم . إلا أن ما تقوم به المؤسسة العامة للتخزين والصوامع فى هذا المجال سيمكن مستقبلا المحافظة على صفات هذه الوحدات من اللحوم المستوردة ، علاوة على ما يمكن أن يصاحب ذلك من القيام بالدعاية

(٣٥) وزارة التموين ، ادارة منتجات الحبوب .

الارشادية لرفع التوعية الغذائية الشعبية لهذا النوع من اللحوم ليتسنى إقبال عدد كبير من المستهلكين على هذا النوع من البروتين الحيوانى بالقيمة النقدية المنخفضة مما سيخفف بالتالى من الضغط على لحوم الماشية المحلية .

التوسع فى انتاج السلع البديلة

من المعروف أنه لكى يحدث توازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من أى سلعة ما فلا بد أن تزيد الكميات المعروضة لملاقاة الطلب المتزايد من هذه السلع ، وقد بينا فيما سبق أهم الوسائل التى تؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة وذلك عن طريق التوسع الحيوانى الأفقى والرأسى واستيراد اللحوم . كما يمكن الموازنة بين الطلب والعرض أيضا بالحد من الكميات المستهلكة ، وذلك عن طريق رفع أسعار اللحوم أو توزيعها بالحصص أو التوسع فى إنتاج السلع البديلة .

وقد بينا فيما سبق الأسباب التى تدعو إلى عدم ارتفاع أسعار اللحوم ، كما وأن توزيع اللحوم بالحصص سينتج عنه نتائج اقتصادية ضارة . لهذا لا مندوحة من أن تعمل الدولة على التوسع فى إنتاج السلع البديلة والتى أهمها الأسماك والدواجن إذ مما لا شك فيه أن زيادة إنتاج مثل هذه السلع البديلة سيترتب عليه انخفاض أسعارها مما سيزيد معه الطلب عليها ويترتب على هذا الإجراء تخفيف حدة الطلب على لحوم الماشية وقد سبق الإشارة إلى هذا سابقا .

التسعير الجبرى للحوم ومبرراته

يتحدد ثمن سلعة ما نتيجة لقوى العرض والطلب عليها وثمن التوازن هو ذلك الثمن الذى يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة من تلك السلعة والكمية المعروضة منها ، وأن أى ثمن أقل منه لابد أن يرتفع إليه بسبب زيادة الكمية المطلوبة عن المعروضة ، وأن أى ثمن أعلى منه لابد أن ينخفض إليه بسبب زيادة الكمية المعروضة عن المطلوبة .

إلا أنه يلاحظ أن التفاعل الطبيعى بين قوى العرض والطلب كثيرا ما يجعل ثمن التوازن لسلعة معينه أعلى أو أقل من المستوى الذى تقتضيه المصلحة العامة .

وفى مثل هذه الأحوال تتدخل الدولة فى سوق السلعة وتحدد الثمن الذى تراه متفقا مع المصلحة التى تقررها ، وإن كان هذا مختلفا مع ما يقتضيه التفاعل الحر غير المقيدبين قوى العرض والطلب . وهذا ما حدث بالنسبة لأسعار اللحوم، إذ كانت هذه الأسعار تخضع لتفاعل قوى الطلب والعرض عليها قبل عام ١٩٣٩ ، إلا أنه لوحظ أن أسعار اللحوم قد أخذت تتزايد بدرجة تدعو للقلق مما اضطر الدولة إلى استصدار مرسوم بقانون رقم ١٠١ لعام ١٩٣٩ ، لتقرير الحد الأقصى لأسعار كثير من المواد الغذائية الضرورية وفى مضمونها اللحوم . وقد تعددت السلع التى تخضع لما يسمى بالتسعيرة الجبرية حيث تحدد الدولة ثمنا معينا ، وتجبر البائعين والمشترين على احترامه ، وتوقع جزاء جنائيا على كل من يجاوزه . غير أنه لا يكفى لنجاح التسعير الجبرى أن تضع الدولة حدا أقصى للثمن الذى تباع به السلعة ، فإذا كان الثمن الحكومى يقل كثيرا عن ثمن التوازن الذى كان يسود لو تركت السوق حرة فإن الكمية المطلوبة عند الثمن الحكومى تصبح أكبر من الكمية المعروضة ويدفع هذا بالثمن المحدد نحو الارتفاع ، ويعنى ذلك حدوث تزاحم بين عدد كبير من المستهلكين على كميات ضئيلة من السلعة ومن ثم يتجه الثمن الحكومى نحو الارتفاع ، وقد يتم فى الخفاء فتنشأ السوق السوداء لهذه السلعة . ولعل ما هو معروف من وجود سوق سوداء للحوم دليل على ما سبق ذكره .

لذلك وجب أن يقترن الحد الأقصى للثمن بتدخل الدولة فى ظروف الطلب والعرض ، حتى تصبح الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة عند الثمن الذى تحدده ، ويلزم لكى يصير الثمن الجديد فعالا ، وتتلاشى السوق السوداء أن تعمل الدولة على تخفيض مستوى الطلب إلى مستوى العرض ، أو أن تعمل على رفع مستوى العرض إلى مستوى الطلب . أما تخفيض الطلب فيكون بإخضاع السلعة لنظام التقنين . ومقتضى هذا النظام ألا يترك المستهلك حرا ، يشترى ما يريد وإنما تقيد الكمية التى يجوز له شراؤها ولا يجوز له أن يتجاوز القدر المقنن له مهما اشتدت حاجته إلى السلعة . أما رفع مستوى العرض فيكون بأن تعمل الدولة على التأثير فى ظروف العرض تأثيرا يحمل المنتجين على استعداد أن يعرضوا ما يحتاج إليه

المستهلكون عند الثمن الذى حددته الدولة ، وهى تستطيع الوصول إلى هدفها بتخفيض أثمان المواد الأولية أو تخفيض الفائدة على رأس المال ، أو منح إعانة المنتجين ، أو غير ذلك من وجوه التأثير بالزيادة فى ظروف العرض .

أسس تسعير اللحوم

لم تقم سياسة تسعير اللحوم جبريا على أسس علمية وعلى مجابهـــة العوامل الحقيقية والكامنة التى تتحكم فى ظروف كل من طلب وعرض اللحوم . إذ كانت الظروف التى دعت إلى تسعير اللحوم جبريا ، هى تخفيف أعباء المعيشة على المجتمع الاستهلاكى خاصة ذوى الدخول المحدودة ، حتى يتيسر بالتالى على هذه الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الحصول على احتياجاتها من اللحوم بسعر مناسب يتناسب ودخولها .

ولما كان الطلب على لحوم الماشية يتزايد باستمرار وبدرجة كبيرة ، نظرا للزيادة المستمرة الكبيرة فى عدد السكان ، وارتفاع الدخول وغير ذلك من العوامل التى سبق سردها عند دراسة الطلب على اللحوم ، فإنه من المتوقع أن يكون سعر التوازن للحوم أعلى بكثير من أسعارها المحددة الآن جبريا . وقد يرجع ذلك أساسا إلى قلة عرض اللحوم بالنسبة للطلب عليها ، وعدم استطاعة زيادة الكمية المعروضة بدرجة ملموسة فى الوقت الحاضر ، إذ أن هناك عوامل تؤثر على هذا النوع من النشاط الإنتاجى . لذا أصبح لامفر من تحديد أسعار اللوم جبريا بمستوى يقل عن سعر السوق (سعر التوازن) ويتسنى للسواد الأعظم من مستهلكى اللحوم الحصول على ما يرغبونه منها بالأسعار التى تتمشى ومستوى دخلهم . ولعل ما تقوم به وزارة التموين من تقديم إعانات لمنتجى الكسب (عن طريق منتجى القطن) بهدف تقليل تكاليف إنتاج اللحوم ، والذى يعتبر بالتالى إعانة لمنتجى اللحوم لدليل على مساهمة الدولة فى تخفيض أسعار اللحوم ، بالإضافة إلى استيراد كميات كبيرة من اللحوم سنوياً وجعلها فى متناول الجمهور بأسعار تقل عن الأسعار المحددة للحوم المحلية .

ونظرا لما لوحظ من عدم التزام البائعين بتسعيرة اللحوم الجبرية فقد صدرت التسعيرة الودية فى عام ١٩٥٩ والتى عدلت فى عام ١٩٦٠ ، وسمحت للبائعين بالتجاوز عن السعر المحدد فى التسعيرة الجبرية فى حدود ٣٥ مليما للوحدة الوزنية (الكيلوجرام) من اللحم المشفى ، و ٢٠ مليما من مثيله غير المشفى بالنسبة لجميع الأنواع فيما عدا الضأن البلدى الصغير حيث حددت الوحدة الوزنية للكيلوجرام منه بمبلغ ٣٣٥ مليما .

ومما يلاحظ أن تسعيرة اللحوم بهذه الطريقة ، لم تراع التكوين الفسيولوجى للماشية وإن كانت التسعيرة تفرق بين أسعار اللحم العادى واللحم الممتاز ، إلا أن اللحم الممتاز لا يتعدى نسبة ضئيلة جدا من جملة لحم الوحدة ، كما وأن السعر العادى يشمل أجزاء كبيرة غير متجانسة فى الذوق ، وكمية الدهون . إذ لوحظ فى السنوات الأخيرة تحول المستهلكين عن استهلاك الدهون ، الأمر الذى يترتب عليه القيام بدراسة تحليلية لأجزاء الوحدة ، وتقسيمها إلى أجزاء مختلفة تحدد سعرا معينا لكل جزء من أجزاء الوحدة ، ويجعل ذلك للتسعيرة قيمة أكبر .

وبعبارة أخرى فإنه لو قسمت اللحم إلى رتب يحدد سعر لكل رتبة حسب طبيعة الطلب على هذه الرتبة ، وعلى حسب الكمية المعروضة منها ، فإن ذلك ربما يؤدى إلى تخفيف حدة مشكلة اللحوم وعدم ارتفاع الأسعار بهذه الدرجة .

يتضح مما تقدم أن أسعار اللحوم قد تعرضت لقوانين وقرارات مختلفة أدت إلى وضعها الحالى بصورتها الراهنة . وقد زات هذه الأسعار بدرجة كبيرة من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٥٣ ، إلا أنها استقرت جبريا من هذا العام حتى الآن ، إلا أن تحديد أسعار اللحوم جبريا قد لازمه ظهور السوق السوداء لها .

الانحرافات التسعيرية فى تجارة اللحوم ووسائل مقاومتها

يصاحب دائما نظام التسعير الجبرى والتوزيع بالحصص ظهور السوق السوداء أو السوق غير القانونية ، والتى يجرى التعامل فيها بأسعار أعلى من السعر الرسمى .

فالملاحظ أن سعر الكيلوجرام من اللحوم المسعر جبريا يباع بسعر أعلى بكثير ، بل قد يقارب الضعف ، فى السوق السوداء . وقد يعلل ذلك إلى ندرة الكمية المعروضة بالسوق عند هذا السعر الجبرى بالنسبة للكمية المطلوبة من اللحوم ، فوجود جانب من الطلب بغير إشباع يعمل على إيجاد السوق السوداء ، كما وأن النقص فى إنتاج لحوم الدواجن والأسماك وعدم كفايتها ، وهى ما توصف بأنها قرائن للحوم الماشية ، وكذلك عدم وفرة وكفاية الكميات المنتجة من لحوم الماشية لتركها فى السوق الحرة ، قد شجعت ظهور السوق السوداء للحوم الماشية . ويحاول التجار إخفاء ما لديهم من لحوم ليعرضوها سرا بأسعار تزيد على الأسعار الرسمية ، على حين يتزاحم الناس على الشراء وينافس بعضهم بعضا فى محاولة الحصول على ما يستطيعون الحصول عليه ، ولقلة المعروض فإن بعض الكميات اللحمية قد تختفى . وبهذا يقل التعامل فى السوق ، وتروج المعاملات بغير الأسعار الرسمية فى السوق السوداء . ولا تنجح سياسة تحديد أسعار رسمية فى حالة ندرة السلعة بطريقة واضحة وخاصة إذا كان من الممكن اختزانها كما فى اللحوم . ويصبح نتيجة لذلك نجاح سياسة التسعير الجبرى محدودة المدى ، وذلك لزيادة الإقبال على شراء السلعة زيادة تدفع ببائعيها لرفع أسعارها بدرجة تعوضهم عما يتعرضون له من مخاطر وعقوبات .

تقييم البرنامج السعرى للحوم

لا تدل الأسعار المحددة للحوم الماشية على سعر السوق، حيث إن هذه الأسعار لم تتغير منذ عام ١٩٥٣ حتى الآن . هذا على الرغم من زيادة الطلب سنويا على اللحوم ، وأن العرض يكاد يكون ثابتا تقريبا ، إذ أن الكميات المنتجة من اللحوم لم تتغير كثيراً — كما سبق القول — لتقابل الزيادة فى الطلب عليها عما نشأ معه ظهور السوق السوداء وبيع اللحوم بأسعار تزيد كثيرا عن الأسعار المحددة جبريا .

ولقد فطنت الدولة لذلك فبدأت أخيرا فى توزيع اللحوم عن طريق الجمعيات التعاونية بنظام أقرب ما يمكن لنظام الحصص المتبع فى توزيع السكر والكسب .

وتهدف الدولة من وراء ذلك الحد من الاستهلاك حتى لا يزيد المستهلك من اللحوم عن الكمية المعروضة منها بالسعر المحدد . ويوزع على مختلف المستهلكين بحيث يتمكن كل منهم من الحصول على كمية مناسبة . ومما لا شك فيه أن نظام توزيع اللحوم عن طريق الجمعيات التعاونية الذى اتبع أخيرا ، وما زال فى أدوار نموه الأولى ، أقرب إلى العدالة التوزيعية والاجتماعية ، إلا أنه يتطلب إدارة صارمة ودراية فائقة لشئون البلاد الاقتصادية وإلا نشأت عنه أضرار تصيب كلا من المنتج والمستهلك على السواء . فبالنسبة للمنتج فإن السلطات قد تخطىء فى تحديد السعر فتفرض أسعارا لا تشجع على زيادة الإنتاج والاستمرار فيه بالنسبة لبعض السلع .

ونظرا لعدم التحكم فى شراء الماشية من المنتجين وتمسك الجمعية التعاونية بشراء الماشية بسعر محدد فإن ذلك قد يشجع خلق أسواق جديدة وانتشار بحالها فى القرى وتزيد أيضا كمية المذبوحات خارج السلخانات .

كذلك فإن تحديد سعر سلعة ما قد يتطلب تحديد أثمان السلع الأخرى البديلة ، أو قد يكون تحديد سعرها متعادلا أو قريبا من أسعار السلع البديلة والتى بينهما علاقة . إذ حددت الدولة أسعار السلع البديلة الأخرى كاللحوم والدواجن والأسماك ، إلا أنه لم يراع التوازن عند تحديد أسعار هذه السلع مما جعل لحوم الماشية أرخص من لحوم كل من الأسماك والدواجن ، كما سبق أن ذكرنا عند مقابلة الأسعار الحقيقية لكل من لحوم الماشية والأسماك والدواجن .

وقد يرى البعض أنه فى الإمكان تنفيذ بيع اللحوم بالأسعار المحددة عن طريق نظام التقنين ، إلا أنه من المعتقد أن مثل هذا النظام فى الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى أساس التفاوت الكبير فى الدخول وفى أذواق المستهلكين ، سوف يزيد من تعقيد المشكلة اللحمية من تخفيف حدتها ، وقد يخلق أسواقا سوداء جديدة .

وأخيرا فإن تدخل الحكومة للتأثير على عرض اللحوم وطلبه وتخفيض ثمنها عن ثمن التوازن أمر تحتمه رفاهية ونعيم جمهرة المستهلكين فى ظل مجتمعنا الاشتراكى العربى والذى يعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للعاملين به . كما وأنه لا ينصح برفع أسعار اللحوم بدرجة كبيرة عن المستوى الحالى إذ أن ذلك سيؤدى إلى حرمان عدد كبير من ذوى الدخول المتوسطة والضعيفة من الحصول على حاجاتهم من هذه

السلعة بالكميات اللازمة لبناء الجسم طبيعيا سليما . كما وأن اشتراكيتنا العربية اشتراكية عدل وكفاية تقوم على موازنة العرض ليكون قادرا على إشباع حاجات الأفراد طبقا لأهميتها ، بدلا من إشباعها حسب قدرة هؤلاء الأفراد الشرائية ، أى قدرتهم على دفع ثمنها ، لاسيما وأن اللحوم قد أصبحت فى هذا المجتمع بنظامه الاقتصادى الحالى من السلع الضرورية للحياة . لذلك يتطلب الأمر التوسع فى إنتاج اللحوم محليا ، بتكاليف أقل للوحدة ، وكذلك التوسع فى سياسة استيراد اللحوم وأن تسير هذه البرامج جنبا إلى جنب مع محاولة خلق وعى غذائى جديد يهدف إلى تحول المستهلكين إلى السلع البروتينية البديلة الأخرى بفرض إمكان زيادة إنتاج مثل هذه السلعة فى المستقبل .

* * *